

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ينظم الملتقى الدولي الافتراضي الأول حول المؤسسة المصدرة في مواجهة تحديات العولمة : حالة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

يومي 24-25 أكتوبر 2021

استمارة المشاركة

الباحث الأول : مزوري الطيب	الباحث الثاني : عبد الفتاح داودي
أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ
جامعة أحمد زبانه غليزان	جامعة أحمد زبانه غليزان
0552170399	0540281614
tayebwto1983@gmail.com	abdelfettahd@yahoo.fr
ettayib.mezouri@univ-relizane.dz	
محور المشاركة- المحور الثالث: تجارب الصادرات (السلع والخدمات) والمشاكل التي تواجهها المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزائرية. عنوان المداخلة : أثر الأعمال التجارية الدولية على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-	

عنوان المداخلة : أثر الأعمال التجارية الدولية على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد د. مزوري الطيب، جامعة أحمد زبانة غليزان

د. عبد الفتاح داودي، جامعة أحمد زبانة غليزان

ملخص الدراسة :

يتناول هذا البحث آثار الأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة تنافسية، ولا سيما الجزائر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 2000-2019. يتم تطبيق نهج الاختبار المرتبط بـ ARDL طريقة التعامل مع التكامل المشترك لتقدير الاتصال طويل المدى بين المتغيرات. بينما يتم استخدام طريقة تصحيح الخطأ (ECM) للعثور على ديناميكيات المدى القصير. لاختبار السببية بين المتغيرات ، يتم إجراء اختبار Toda-Yamamoto. أظهرت النتائج وجود علاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين المتغيرات ، وأظهرت النتائج أن نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالانفتاح التجاري والتصدير، وهذا يشير إلى أن زيادة الانفتاح التجاري والتصدير يمكن أن يعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للمدى القصير والطويل. وأظهرت النتائج أيضاً أن نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط ارتباطاً سلبياً بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مما يشير إلى أنه نظراً لأن سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. من تقدير اختبار السببية TodaYamamoto Granger أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات المتوقعة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل بشكل صارم من الصادرات المتوقعة إلى نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك فإن البقية لا تظهر أي نتائج سببية.

الكلمات المفتاحية : الأعمال التجارية الدولية، نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، نموذج ARDL وسببية TodaYamamoto Granger، الجزائر.

Abstract

This research investigates the effects of international business on SMEs growth in a competitive environment, particularly Algeria by using yearly time series data for the period of 2000–2019. The ARDL bound testing approach, the way to deal with cointegration is applied to estimate the long-run connection between the variables. While, error correction method (ECM) is used to find the short-run dynamics. To test the causality among the variables, Toda-Yamamoto test is performed. The results demonstrate the existence of short-run and long-run relationship among the variables. The results show that SMEs growth is positively correlated with the trade openness and export, this indicates that an increase in trade openness and export can enhance SMEs growth in Algeria for the short-run and long-run. The results also show that the SMEs growth is negatively correlated with the FDI inflow and exchange rate indicating that, as the exchange rate and FDI inflow reduces SMEs growth increases. From the estimation of the Toda Yamamoto Granger causality test that there is a unidirectional causality between expected export and SMEs growth, which runs strictly from expected export to SMEs growth and There is bi-

directional causality among SMEs growth and trade openness. However, the rest show no causality results.

Keywords: International business, SMEs growth, ARDL bounds and Toda-Yamamoto approaches, Algeria.

1. المقدمة

ظلت الأعمال التجارية الدولية محل اهتمام صانعي السياسات، وتكمن أهميتها في القدرة على الحصول على السلع التي لا يمكن تصنيعها في بلد ما أو التي لا يمكن تصنيعها إلا بتكلفة أعلى، وبالمثل فإنه يسمح للدول بتجارة سلعها المنتجة محليًا إلى دول أخرى في العالم. إن أداء اقتصاد معين من حيث معدلات نمو الناتج ودخل الفرد لا يعتمد فقط على الإنتاج المحلي وأنشطة الاستهلاك ولكن أيضًا على المعاملات الدولية للسلع والخدمات، كما أن للأعمال الدولية دور كبير في دعم وتطوير المؤسسات وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من حيث منح فرصة لهذه المؤسسات في التصدير واختراق الأسواق الدولية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وهذا بدوره جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب (SMEs) دورًا رئيسيًا في معظم الاقتصاديات ولاسيما في البلدان النامية، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبية الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم وهي تساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية العالمية، إنها تمثل نحو 90 من الشركات وأكثر من 50 بالمائة من العمالة في العالم، وتساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية بنسبة تصل إلى 40 بالمائة من الدخل القومي في الاقتصاديات الناشئة. تكون هذه الأرقام أعلى بشكل ملحوظ عندما تضاف إليها الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية. وفقًا لبعض التقديرات ستكون هناك حاجة إلى 600 مليون وظيفة بحلول عام 2030 لاستيعاب القوى العاملة العالمية المتنامية مما يجعل تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة أولوية عالية للعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم. في الأسواق الناشئة يتم إنشاء معظم الوظائف الرسمية من طرف الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تخلق 7 من أصل 10 وظائف ومع ذلك، يعتبر التمويل عقبة رئيسية أمام نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنمية أعمالها في البلدان الناشئة والنامية.

من خلال ما سبق سعت الدول النامية ومنها الجزائر إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 2020 شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة تثبت دورها في إنعاش الاقتصاد الوطني ولكن بشكل ضئيل مقارنة بدول أخرى، ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلى أن هناك جملة من العوائق جعلت من معظم المؤشرات غير مشجعة، وتدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي والدولي.

- إشكالية الدراسة : من أجل الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، تكون إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما هي آثار الأعمال التجارية الدولية على نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وهذا ما يجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة وهي: ماهو التأثير الكلي للأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ هل يؤثر الانفتاح التجاري على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ ماهو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وكيف تؤثر أسعار الصرف على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الآتية : "هناك أثر للأعمال التجارية الدولية على نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

- أهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة البحث من خلال دراسة كيفية تأثير الأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في البيئة الجزائرية.

- منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال بعض من الدراسات السابقة وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على تأثير الأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير الأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العلم، ولعل من هذه الدراسات نجد دراسة (Oladimeji & Olaniyi Ibrahim, 2017) حيث يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس تأثير الأعمال التجارية الدولية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة نيجيريا. خلال الفترة 2005-2014، ولتحقيق هذا المبتغى. اعتمدت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية. كشفت النتائج أن الانفتاح التجاري يكمي القدر التنافسي والاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير كبير على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

كما تم الكشف عن أن سعر الصرف له تأثير كبير على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، وأن المستوى الذي يؤثر فيه سعر الصرف على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة مرتفع نسبياً.

كما تم توضيح أن سعر الصرف لهم عاملاً سلبياً يشير إلى أن سعر الصرف يقلل من نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وخلص إلى أن القدرة التنافسية التجارية لم يكن لها تأثير كبير على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

لذلك، صيغ ضرورة قيام الحكومة بصياغة سياسات من شأنها تشجيع خفض سعر الصرف في الدول لتمكينها من تعزيز المنافسة وتحسينها.

نشطة التجارة في جميع أنحاء البلاد وتحسين نمو النشر كاتال صغير و المتوسطة في جميع أنحاء البلاد، وكذلك تشجيع وحرية زيادة الأعمال. في البلاد.

وفقا لـ (Timothy & Lance, 2006) حيث قام بتحليل تأثير أنشطة ترويج الصادرات على التسويق الدولي لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة. وتوصل إلى أن استخدام العروضا التجارية والبرامج التي تحدد الوكلاء والموزعين يساهم بشكل إيجابي على التصدير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما قام (Jae-jin & Martin, 2016) بدراسة تحليلية لبيان أن 1733 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم متعاقدة من الباطن في ثلاث صناعات صناعية كورية جنوبية أنتوجهذه المؤسسات لأعمال تجارية دولية وبالأخص في مجال التصدير قد أثر عليها بالإيجاب خاصة في مجال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وفقا لـ (Cunningham, 2011) أن دولة الصين غيرت من سياسات الإصلاحات الاقتصادية والتجارية من أبرز التغييرات التي حدثت خلال العملية الإصلاحية هو النمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. من خلال النظر في تطورها علمدار ثلاثين عامًا، تقدم المساهمة من أجعة شاملة للنشر كاتال صغير و المتوسطة في الصين منذ عام 1978. وهيتوضحا أن تطوير النشر كاتال الصينية الصغيرة والمتوسطة تبعتمدأ البراغمانية. ويظهر أنه في حين أن التقدم قد تأثر بشدة بالسياسات واللوائح الحكومية، فإن ظهور وتوسيع النشر كاتال صغير و المتوسطة تغيرت بطارته ببطء وثيقًا بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت أثناء التحولات الاقتصادية والتغييرات المؤسسية. تمتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تنمية المشاريعا لصغيرة و المتوسطة، وخاصة فيما يتعلق بالتأثيرات الثقافية والمؤسسية. تتم مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه النشر كاتال صغير و المتوسطة في البيئة الاقتصادية الجديدة مع التركيز بشكل خاص على اندماجها في الاقتصاد العالمي. يتم فحص قضايا تطوير الإدارة في النشر كاتال صغير و المتوسطة بشكل عام وفي السياق الصيني. علالار غمنا أن المشاكلالر الرئيسية قد تختلف في كل مرحلة من مراحل إصلاحات النشر كاتال صغير و المتوسطة، إلا أن الأدلة تظهر أهمية متزايدة في تحويل الصين إلى كمنالتحديث والتصنيع. في الواقع، أصبحت النشر كاتال صغير و المتوسطة القوة الدافعة لاقتصاد السوق الاشتراكية في الصين.

وفي نفس السياق يرى (Yanan, 2020)، أنه علمدار الثلاثين عامًا الماضية، استفاد النمو الاقتصادي السريع للصين من المساهمة الهائلة للنشر كاتال صغير و المتوسطة، خاصة في التجارة الخارجية.

ومع ذلك، فإن أكبر تأثير للأزمة المالية على الصين هو على الصادرات، ولابد أن النشر كاتال صغير و المتوسطة هي الأكثر تضررا من جراء هذه الأزمة.

لذلك، من الضروري دراسة كيفية مشاركة النشر كاتال صغير و المتوسطة في التجارة الدولية في ظل البيئة الجديدة وبالتالي المساهمة في تنمية اقتصادنا بشكل أفضل وأسرع.

بعد تحليل تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية تبين أن اتجاهها الحالي للتنمية الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين جيد، ولكنها كعضو في المشاكل الداخلية التي تستجمل الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات وفرصاً غير مسبوقه في المجال المالي.

ونتيجة لذلك، ينبغي للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتخذ نهجاً للمشاركون في التجارة الدولية، مثلاً لا تزال امتلاك المستقل للتعزير القدرة التنافسية للمنتجات في السوق؛ الاستفادة من مرونة التشغيل للبحث عن مساحة سوق جديدة؛ الاستفادة الكاملة من الأدوات الجديدة لاستكشاف مساحة السوق الدولية؛ الاهتمام بتجنب الحواجز التجارية، والاستجابة بفاعلية لقضايا مكافحة الإغراق والاستثمار بنشاط في الخارج لجلب الأعمال التجارية عبر الوطنية، وما إلى ذلك، والتميز خلال استخراجه الشركات الصغيرة والمتوسطة قرياً بآمننا لصعوباته وتحسين شكله الأساسي عمق مستوى المشاركة في التجارة الدولية.

3 الطريقة وأدوات الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الأعمال التجارية الدولية على نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 2000-2019، والبيانات مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن المتغير التابع المستخدم في هذه الدراسة هو نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المتغيرات المستقلة فهي: الانفتاح التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، ولشرح متغيرات الدراسة وقياسها انظر الجدول 01.

الجدول رقم 01: متغيرات الدراسة

المتغيرات	وصف وقياس المتغيرات	المصدر
نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEsG	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوياً	وزارة الصناعة
الانفتاح التجاري TR	التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
تدفق الاستثمار الأجنبي FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
سعر الصرف TCT	الدينار الجزائري إلى الدولار الأمريكي	البنك الدولي
الصادرات الإجمالية EXPr	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
الناتج المحلي الإجمالي GDPer	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	البنك الدولي

المصدر : البنك الدولي، وزارة الصناعة ، 2021

ولإثبات واختبار الفرضية السابقة الذكر يكون نموذج الدراسة كما يلي وهذا حسب الدراسات السابقة :

$$SMEsG = f (TR, FDI, TCT, EXPr, GDPer) \dots\dots\dots 1$$

وبفرض أن المعادلة رقم (1)، تأخذ شكلا خطيا تكون كتابتها كما يلي :

$$SMEsG_t = \alpha_0 + \alpha_1 TR_t + \alpha_2 FDI_t + \alpha_3 TCT_t + \alpha_4 EXPr_t + \alpha_5 GDPPer_t + U_t \dots \dots \dots 2$$

لتقدير المعادلة (2) على المدى الطويل، استخدمت هذه الدراسة طريقة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي تم استخدامه كل من (Pesaran & al, 2001) يتميز نموذج ARDL بعدد معين من المزايا مقارنة بالطريقة التقليدية لاختبار التكامل المشترك.

أولاً، يمكن تطبيق هذه الطريقة عندما تكون المتغير اتمزيجاً من (I0) و (I1). ثانياً، يمكن تقدير العلاقة قصيرة المدى وكذلك طويلة المدى بين المتغير اتمزيجاً من (I0) و (I1). بالإضافة إلى ذلك، يعتين نموذج ARDL بمسألة التجانس من خلال إضافة تأخر المتغير اتمزيجاً من (I0) و (I1). تتم كتابة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) على النحو التالي:

$$\begin{aligned} LNSMEsG_t = & \alpha + \sum_{i=1}^{n1} \gamma LNSMEsG_{t-i} + \sum_{i=0}^{n2} B1LTR_{t-i} + \sum_{i=0}^{n3} B2LNFDI_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{n4} B3LNTCT_{t-i} + \sum_{i=0}^{n5} B4LNEXPr_{t-i} + \sum_{i=0}^{n6} B5LNGDPPC_{t-i} \\ & + \varepsilon_t \dots \dots \dots (03) \end{aligned}$$

يمكن تحويل المعادل. (03)، في معادلة اختبار ملزمة من خلال تضمين ديناميكيات المدى القصير والطويل المدى. حيث، يضمن لنا نهج الاختبار المرتبط بالتكامل المشترك إجراء اختبار F على معادلة اختبار مرتبطة بـ ARDL مع أطوال تأخير مناسبة. لقد فرضنا تفويضاً بحد أقصى ل فترات تأخير على مستوى المتغيرات ثم تم اختيار طول التأخير الأمثل بناءً على معيار معلومات. (AIC) تم تأكيد وجود التكامل المشترك من خلال اختبار F القياسي (Pesaran & al, 2001) الذي ظهر بمجموعتين من القيم الحرجة (أي أقل وأعلى) للاختبار الملزم. تشمل القيم الحرجة الدنيا والعليا افتراضات جميع المتغيرات التي تكون I (0) و I (1) على التوالي. يوفر هذا قيماً مقيدةً يشمل جميع التصنيفات الممكنة للمتغيرات. إذا كانت إحصائيات F التي تم إنشاؤها من معادلة الاختبار الملزمة تقع فوق الحد الأعلى، يتم رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك، وإذا كانت تقع تحت الحد الأدنى، يفشل الاختبار في رفض فرضية العدم. ومع ذلك، فإن النتيجة غير حاسمة، إذا كانت قيمة إحصائيات F تقع بين الحد الأدنى والأعلى. بمجرد تأكيد العلاقة طويلة المدى، يمكننا التقاط ديناميكيات المدى القصير عن طريق تحويل المعادل. (03) في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta LNSMEsG_t = & \alpha + \sum_{i=1}^{n1} \gamma \Delta LNSMEsG_{t-i} + \sum_{i=0}^{n2} B1\Delta LTR_{t-i} + \sum_{i=0}^{n3} B2\Delta LNFDI_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{n4} B3\Delta LNTCT_{t-i} + \sum_{i=0}^{n5} B4\Delta LNEXPr_{t-i} + \sum_{i=0}^{n6} B5\Delta LNGDPPC_{t-i} \\ & + \delta ECM_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (04) \end{aligned}$$

حيث أن EC_{t-1} هو حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة توازن، وتمثل δ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

إنتقير ARDL المڤووس كسكشفنو ؤو ؤلاقة خطية بينا المتغير اغير الثابته أو المخلطة لكن هذالاختبار لا كشفنا لاتجاهللا للاقة بينا المتغير االمدرسة.

ومنثم، من أجل فهم اتجاه السبب النتيجة بين هذا المتغير اثبت شكل عام، ومعايشار خاصة إلى العلاقة بين استهلاك الكهرباء ومخرجات التلوث صنيع، استخدمت هذا الدراسة اختبار والد المعدل (M-WALD) كما اقترحه (Toda & Yamamoto, 1995) ظهر اختبار M-

Wald كتحسين رئيسي لاختبار السببية التقليدي فيجر انجر حيث فشل الاختبار الأخير في النظر فيما إذا كان يوجد علاقة غير ثابتة وأيضاً علاقة تكامل مشترك، إن وجدت، بين المتغيرات. يطبق تمرين (Toda & Yamamoto, 1995) نموذج VAR قياسياً بين ما تكون المتغير ات في المستوى ابتدئاً من اختلافات الأولى (على عكس اختبار السببية Granger مما يعني أن خطر التحديد الخاطئ لتبني تكامل السلسلة قد تم تعاقيله

4 نتائج الدراسة :

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردتها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي :

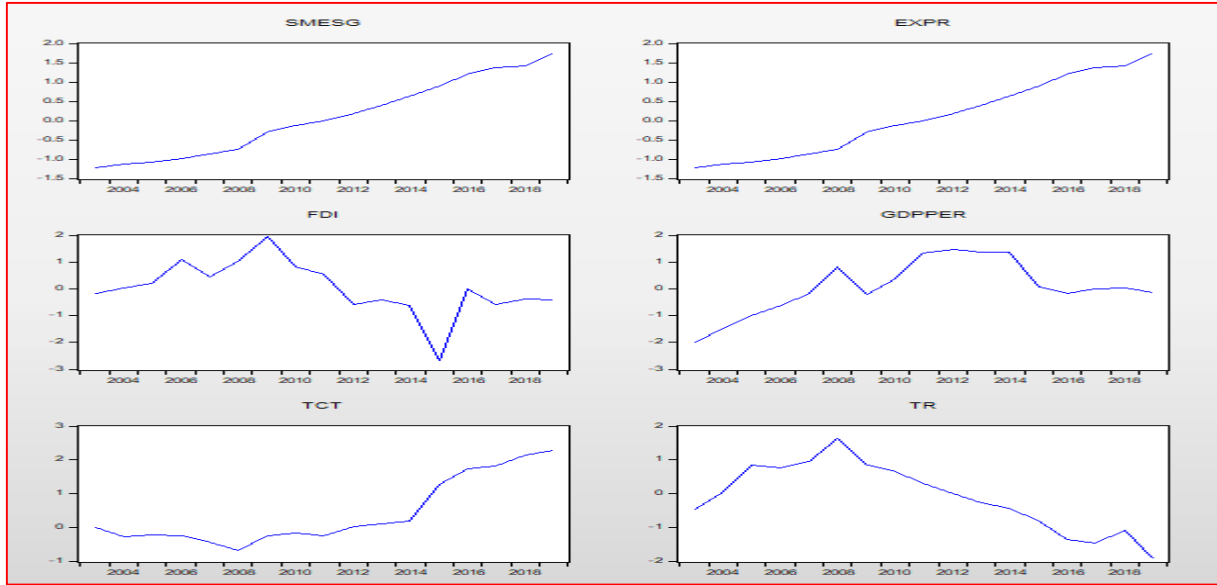
1.4. نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول 02 في قائمة الملاحق؛ يظهر الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في دراستنا، متوسط نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 0.081 مع الانحراف المعياري 1.000 خلال فترة 2000-2019 ، يمكن أن يحقق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى مستوى 1.754 وأدنى مستوى 1.218-طوال فترة الدراسة. تكشف إحصائية Skewness أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات الإجمالية وسعر الصرف تنحرف إلى اليمين بينما الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي لهما انحراف في الجانب الأيسر.

2.4. نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الموالية في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم (01) أدناه السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة و يظهر من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها.

الشكل 01: السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة



المصدر: مخرجات Eviews9

3.4. نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة الاستقرار أحد الشروط المهمة عند دراسة العلاقة ما بين المتغيرات باستعمال التحليل القياسي وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (Differency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرار ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-fuller. على كل سلسلة فردية من أجل استنتاج ما إذا كانت السلسلة عبارة عن صور ثابتة أم لا (BOURBONNAIS, 2015)، ويوضح الجدول رقم 03 والجدول رقم 04 الموجود في قائمة الملاحق على نتائج لكل سلسلة واختبار، حسب كل حالة.

الجدول 03: نتائج الاستقرار ودرجة تكامل المتغيرات

المتغيرات	عند المستوى At Level	عند الفرق الأول At 1 ^{er} difference	درجة التكامل
SMEsG	غير مستقرة	مستقر	I(1)
TR	مستقرة		I(1)
FDI	غير مستقرة	مستقر	I(0)
TCT	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
EXPr	مستقر		I(1)
GDPPC	غير مستقر	مستقر	I(0)

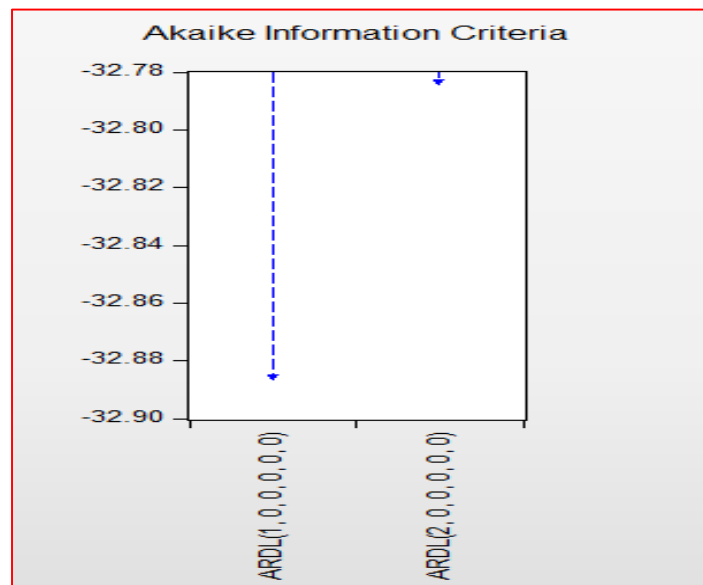
المصدر: مخرجات Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ما عدا سلسلة FDI وسلسلة GDPPC فهي مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، ومنه هناك مزيج في درجة تكامل المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$ وبالتالي يمكن إجراء اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

4.4 اختيار النموذج الأمثل لـ ARDL وفق معيار AIC وبعض الخصائص

حيث نجد من خلال الشكل رقم 02 وبمقارنة النماذج المختارة يتم رفض آليا النماذج التي لا تحقق سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء، التوزيع الطبيعي، إحصائية فيشر، توزيع الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات (CUSUM)، حيث نأخذ النموذج الذي له أقل قيمة لمعيار schwarz وينتج عنه أن النموذج المناسب للدراسة هو $ARDL(1.0.0.0.0.0)$ هو المناسب لأنه يحقق شروط سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء التوزيع الطبيعي، اختبار الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات، arch، ومنه النموذج الذي تم اختياره هو المشار إليه باللون الأصفر في الإطار ويتطابق مع $ARDL(1.0.0.0.0.0)$ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 02: نموذج $ARDL(1.0.0.0.0.0)$ الأمثل



المصدر: مخرجات Eviews9

5.4 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bounds test

يعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics، والقرار يكون على النحو التالي :

- إذا كانت قيمة F-Statistics، أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم، بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.
- أما إذا كانت F-Statistics، أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

– أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F، تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، هنا لا يمكننا أن نقرر، ونتائج موضحة في الجدول رقم 05.

الجدول 05: اختبار الحدود لنموذج ARDL(1.0.0.0.0.0)

Test Statistic	Value	
F-statistic	4.224545	
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.66

المصدر: مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05، أعلاه أن F-Stat، هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

6.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

نلاحظ من خلال الجدول رقم من قائمة الملاحق حيث أن هذا الجدول أعلاه متكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

فيما يخص تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل : نلاحظ من الجزء العلوي والخاص بتقدير نموذج ECM، الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير أن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً عند المستوى 5%، أما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ ، فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند كل المستويات $Prob=0.0000$ ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما قيمته والمتمثلة في -0.56 فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 0.56 في الفترة الواحدة، ويمكن القول أن هذه القيمة تشير إلى أن معامل التعديل يعتبر عاليا نسبياً، حيث أنه عندما ينحرف مؤشر نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة $(t-1)$ عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم التصحيح ما يعادل 56%، من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

فيما يخص تقدير العلاقة طويلة الأجل : فيتضح من نتائج الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائياً بمعنى أنها تمارس تأثيراً معنوية في المدى الطويل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى 5%. كما تشير النتائج إلى أن متغير الصادرات الإجمالية والانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على المتغير التابع وهو نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن زيادة الصادرات الإجمالية والانفتاح التجاري بـ 1% يؤدي إلى تأثير إيجابي مقداره 0.64 و 0.86 على التوالي في الأجل الطويل بمعنى زيادة الصادرات الإجمالية والانفتاح التجاري يعمل على تحسين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال الحصول على الموارد اللازمة من الخارج و تصدير المنتجات المحلية لهذه المؤسسات.

كما أن سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي يؤثران بشكل سلبي على المتغير التابع وهو نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إذا تغير كل من متغير سعر الصرف ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% يؤدي إلى تأثير سلبي مقداره -0.32 و -0.40 على التوالي في الأجل الطويل بمعنى أن التغير في سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي لا يعمل على تحسين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما متغير الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بالإيجاب على المتغير التابع وهو نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى تأثير إيجابي مقداره 0.03. في الأجل الطويل وهو تأثير ضعيف جداً.

7.4 نتائج اختبار سببية Toda Yamamoto

منتقد اختبار السببية
Toda Yamamoto
Granger أنها علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات المتوقعة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل بشكل صارم من الصادرات المتوقعة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم التوصل إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والانفتاح التجاري ومع ذلك، فإن البقية لا تظهر أي نتائج سببية. أنظر الجدول رقم 07 في قائمة الملاحق.

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس والتحقق من أثر الأعمال التجارية الدولية على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2019 في دولة الجزائر، ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة، الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة ويتمثل هذا المنهج في نموذج ARDL، الذي قام بتطويره (Pesaran et al. (2001، وقد وصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج : توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة عن الموضوع قيد الدراسة، وعموما فقد تمثلت أهم النتائج في :

- استقرارية بعض المتغيرات عند المستوى $I(0)$ ، وبعضها الآخر مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من

الرتبة $I(1)$ وذلك وفقا لنتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع AugmentedDickey-fuller

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع انبعاث نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة محل الدراسة أي أن معاملات الأجل الطويل تستقر (تأخذ شكلها الطبيعي) بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها وبعد تشخيصه اتضح أن النموذج خالي من المشاكل القياسية.

- بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل ظهرت كل المعالم بمستوى معنوية مرتفع مما يعني أن محددات النموذج لها أثر على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل متفاوت، حيث يظهر الأثر الايجابي بين الصادرات والانفتاح التجاري على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطو والأثر السلبي لمتغير سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تظهر اختبار السببية Yamamoto Toda

Granger أنها علاقة سببية أحادية الاتجاه بينا الصادر االمتوقعة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتيتعمل بشكل صارم منالصادر االمتوقعة إلىنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم التوصل إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والانفتاح التجاري ومعذلك، فإنالبقية لاتظهر أي نتائجسببية

التوصيات : على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا وضع التوصيات التالية :

من خلال النتائج تبين

أنالقدرة التنافسيةالتجارية لميكنلها تأثير كبير علنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة فيالجزائر.

لذلكيوصببضرورة قيامالحكومة بصياغة سياساتمنشأنهاتشجيعنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة منأجلتعزيز المنافسة وتحسينالأنشطة التجاريةلهذه المؤسسات، وكذلكتشجيعر وحريةالأعمال. من خلال تقديم تسهيلات تمويلية بطرق سريعة تتمكن من خلالها المشروعات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها.ومساعدة هذه المؤسسات للحصول على شهادة المطابقة وحسب مواصفات المقاييس الدولية مع ضرورة التعريف بالمنتج المحلي في الأسواق الدولية

المراجع المستعملة:

BOURBONNAIS, R. (2015). *Économétrie*. Paris: DUNOD, 9e édition.

Cunningham, L. X. (2011). SMEs as motor of growth: A review of China's SMEs development in thirty years (1978–2008). *Journal: Human Systems Management* 3(1-2), 39-54.

- Jae-jin, K., & Martin, H. (2016). What drives the export performance of small and medium-sized subcontracting firms? A study of Korean manufacturers. *International Business Review* 25(02), 511-521 <https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2015.09.002>.
- Oladimeji, M. S., & Olaniyi Ibrahim, M. (2017). The Effect of International Business on SMEs Growth in Nigeria. *Journal of Competitiveness* 9(3), 67 - 80.
- Pesaran, M., & al. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *J. Appl. Econom* 16 (3) , 289-326.
- Timothy, W., & Lance, E. (2006). Trade promotion and SME export performance. *International Business Review* 15(3), 233-252 <https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2006.03.001>.
- Toda, H., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. *J. Econom* 66 (1-2) , 225-250.
- Yanan, Z. (2020). Research on the Approaches of the participation of China's SMEs in International Trade under Financial Crisis . *International Journal of Business and Management* 5(1), 1-5.

قائمة الملاحق :

الجدول رقم 01 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	SMESG	EXPR	FDI	GDPPER	TCT	TR
Mean	0.081753	0.081753	0.014391	0.061868	0.410080	-0.106016
Median	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Maximum	1.754984	1.754984	1.949276	1.461865	2.285204	1.630940
Minimum	-1.218305	-1.218305	-2.665336	-1.983413	-0.697844	-1.934428
Std. Dev.	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000
Skewness	0.199548	0.199548	-0.636952	-0.262367	0.887461	-0.172474
Kurtosis	1.684143	1.684143	4.588700	2.472857	2.136959	2.074288
Jarque-Bera	1.339286	1.339286	2.937317	0.391869	2.759090	0.691285
Probability	0.511891	0.511891	0.230234	0.822066	0.251693	0.707766
Sum	1.389794	1.389794	0.244654	1.051760	6.971358	-1.802275
Sum Sq. Dev.	16.00000	16.00000	16.00000	16.00000	16.00000	16.00000
Observations	17	17	17	17	17	17

المصدر: مخرجات Eviews9

الجدول رقم 04 اختبار استقرارية المتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
With Constant	t-Statistic	SMESG 1.2900 0.9971 n0	EXPR 1.2900 0.9971 n0	FDI -2.2203 0.2071 n0	GDPPER -2.3370 0.1732 n0	TCT 0.7777 0.9899 n0	TR -0.0436 0.9405 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1584 0.1294 n0	-3.1584 0.1294 n0	-2.8464 0.2029 n0	-1.4868 0.7906 n0	-1.6781 0.7132 n0	-2.8556 0.2003 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0827 0.6939 n0	0.0827 0.6939 n0	-2.2992 0.0249 **	-2.2638 0.0269 **	1.2363 0.9371 n0	-0.0512 0.6506 n0
At First Difference							
With Constant	t-Statistic	d(SMESG) -3.2971 0.0339 **	d(EXPR) -3.2971 0.0339 **	d(FDI) -5.8708 0.0003 ***	d(GDPPER) -3.4875 0.0240 **	d(TCT) -3.2112 0.0396 **	d(TR) -3.1522 0.0440 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5851 0.0663 *	-3.5851 0.0663 *	-5.6758 0.0022 ***	-4.0568 0.0307 **	-3.6646 0.0584 *	-3.8992 0.0398 **
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9170 0.3030 n0	-0.9170 0.3030 n0	-6.0867 0.0000 ***	-3.5615 0.0016 ***	-2.6888 0.0109 **	-3.0726 0.0047 ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات Eviews9

الجدول رقم 06 نموذج ARDL(1.0.0.0.0)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNSMEsG)	0.563457	0.253223	1.254632	0.0000
D(LNEXPr)	0.347425	0.429514	1.021587	0.0000
D(LNFDI)	-0.321472	0.454224	-0.240580	0.0000
D(LNGDPPC)	0.012010	0.234874	1.325739	0.0000
D(LNTCT)	-0.245302	0.650912	-0.898512	0.0000
D(LNTR)	0.571773	0.752835	1.230213	0.0000
CointEq(-1)	-0.563528	0.454414	-2.092296	0.0003

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXPr	0.652154	0.258741	0.365124	0.0000
LNFDI	-0.401326	0.258951	-0.125652	0.0000
LNGDPPC	0.032541	0.874520	1.369854	0.0000
LNTCT	-0.325140	0.260403	-0.876524	0.0000
LNTR	0.802145	0.246310	1.365120	0.0000
C	14.025145	0.025649	0.251301	0.0000

المصدر: مخرجات Eviews9

الجدول رقم 07 نتائج اختبار سببية Toda Yamamoto

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPR does not Granger Cause SMESG	16	0.35487	0.0021
SMESG does not Granger Cause EXPR		0.65894	0.2145
FDI does not Granger Cause SMESG	16	0.10020	0.9888
SMESG does not Granger Cause FDI		3.22631	0.0957

GDPPER does not Granger Cause SMESG	16	4.56195	0.2523
SMESG does not Granger Cause GDPPER		0.46243	0.5084
TCT does not Granger Cause SMESG	16	2.24136	0.1582
SMESG does not Granger Cause TCT		8.82413	0.2108
TR does not Granger Cause SMESG	16	6.46099	0.1246
SMESG does not Granger Cause TR		17.4967	0.3011
FDI does not Granger Cause EXPR	16	0.23020	0.0088
EXPR does not Granger Cause FDI		3.22631	0.0157
GDPPER does not Granger Cause EXPR	16	4.56195	0.1523
EXPR does not Granger Cause GDPPER		0.46243	0.5084
TCT does not Granger Cause EXPR	16	2.24136	0.1582
EXPR does not Granger Cause TCT		8.82413	0.2108
TR does not Granger Cause EXPR	16	6.46099	0.1246
EXPR does not Granger Cause TR		17.4967	0.7011
GDPPER does not Granger Cause FDI	16	2.16903	0.1646
FDI does not Granger Cause GDPPER		1.79487	0.2033
TCT does not Granger Cause FDI	16	0.52904	0.4799
FDI does not Granger Cause TCT		1.53251	0.2376
TR does not Granger Cause FDI	16	5.32586	0.4381
FDI does not Granger Cause TR		0.35391	0.5621
TCT does not Granger Cause GDPPER	16	0.60688	0.4499
GDPPER does not Granger Cause TCT		6.22579	0.4268
TR does not Granger Cause GDPPER	16	0.68400	0.4231
GDPPER does not Granger Cause TR		7.54948	0.0166
TR does not Granger Cause TCT	16	0.18602	0.6733
TCT does not Granger Cause TR		4.32185	0.0980

المصدر: مخرجات Eviews9